

Distr. General

20 January 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون  
الوثائق الرسمية



### اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة  
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس،  
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا . . . . . (إيطاليا)

### المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



## افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (A/52/90، A/52/116-S/1997/317 و A/52/348 و A/52/437 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/482 و A/52/523؛ و A/C.3/52/3)

١ - السيد ريس رودريغز (كوبا): أشار إلى أنه بتاريخ الاجتماع الحالي، لم تكن الوثائق المتعلقة بالبند ١٠٨ من جدول الأعمال قد نشرت بجميع اللغات الرسمية بعد، وقال إنه لن يكون بوسع الوفد الكوبي الاشتراك في المناقشة ما لم تتوفر الوثائق ذات الصلة بجميع اللغات الرسمية قبل الاجتماع بـ ٤٨ ساعة على الأقل، وذلك تمشيا مع قوانين الجمعية العامة الواضحة. وطلب إلى رئيس اللجنة إبلاغ مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف قلق اللجنة لهذا التأخر، بما أن هذا المكتب كان مسؤولاً عن إعداد الوثائق.

٢ - السيدة كويسمبغ (مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): اعتذرت لهذا التأخير وأوضحت أنه لم يكن لدى المفوضية في نيويورك - التي تعاني من نقص في الموظفين - والتي أنيطت بها مسؤولية إصدار الوثائق في موعدها - الموارد اللازمة للقيام بهذا العمل إذ كانت تعاني من شبه أزمة. وناشدت الوفود العمل على تقوية المفوضية في نيويورك لئلا تتكرر المشكلة ذاتها في الاجتماع المقبل.

٣ - السيد ريس رودريغز (كوبا): قال إن المفوضية في جنيف هي التي كانت مسؤولة عن إعداد الوثائق وهي بالتالي تتحمل مسؤولية التأخر في إصدارها.

٤ - السيد أتونو (الممثل الخاص للأمين العام بشأن موضوع آثار الصراع المسلح على الأطفال): قال إن القفزات النوعية في جميع مجالات الحياة تقريبا تتواجد، عشية الألف الجديد، جنبا إلى جنب مع قدرة البشر على إلحاق الظلم البالغ بالآخرين والسماح بوقوعه بالإضافة إلى البغض والقسوة. وإن مقياس الحضارة الحقيقي هو نوعية البشر وبالتحديد، طريقة معاملتهم للأطفال - الذين يعتبرون أضعف أفراد المجتمع ويمثلون المستقبل.

٥ - وتحدث عن الصراع المسلح الذي يلقي الأطفال فيه حتفهم، ويشوهون، ويغتدي عليهم جنسياً، ويبتغون، ويحرمون من أسباب التعليم والصحة، ويتحولون إلى أداة للعنف. وأشار إلى أن معظم الصراعات المسلحة المعاصرة تحصل بين أبناء البلد الواحد داخل الحدود الوطنية وتتميز بعداءات بالغة الحدة وبتجاهل القانون الإنساني الدولي. وقال إن أفدح خسارة تنزل بالمجتمع هي انهيار نظام القيم فيه. فقد حرمت القيم التقليدية التعرض أثناء الحرب للأطفال والنساء والمسنين، كما حرمت تدمير المحاصيل الزراعية، والماشية ومستودعات الحبوب، وذلك تجنباً لتدمير أساس التعايش السلمي في المستقبل. أما في النزاعات الحديثة، فلا يسعى المتحاربون إلى إخضاع العدو فحسب، بل إلى إذلال وإبادة الطرف الآخر من خلال انتهاك المحرمات التقليدية أثناء الصراع على السلطة.

٦ - ورأى أن استعادة الأصالة الأخلاقية تستلزم إعادة بناء نظام القيم على المستويين المحلي والدولي وذلك أولاً بتعزيز المؤسسات التي تفرس القيم في النفوس، مثل قيم الأسرة والمدرسين والمؤسسات الدينية. وأشار إلى ضرورة تعزيز العملية المحلية بواسطة الأنظمة القانونية الحديثة الموضوعة على المستوى الدولي؛ وأبرز

أهمية الجهود الهادفة إلى زيادة الوعي بين الناس، وضرورة تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والصكوك الإنسانية الدولية التي تنص على حماية الأطفال مثل اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية.

٧ - وقال إن برنامج عمل الممثل الخاص، كما ورد في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١، برنامج طموح جدا. وإن مسؤولياته تشمل الدعوة إلى زيادة الوعي الدولي العام والرسمي بمحنة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح؛ وتعزيز الأعمال المتضامنة التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة وخاصة برامجها الميدانية التي وضع تحت تصرفها خبراء مناسيون وموارد ولايات؛ وإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني؛ ورصد الاتجاهات التي تؤثر على نواح متصلة بولايته وتقييمها؛ وتطوير أعمال محددة بغية تحسين حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

٨ - ويتميز النهج الذي يعتمده الممثل الخاص للقيام بهذه المهمات بالتركيز على التدابير الوقائية، وعلى الأعمال التي تلبى احتياجات الأطفال أثناء الصراعات المسلحة وبعدها، وبالتركيز أيضا على الطبيعة اللاسياسية والمحايدة للجهود التي يبذلها؛ كما يتميز نهجه بالطريقة المنهجية في جمع المعلومات والتحقق من الوقائع من أجل تعزيز مصداقية عمله؛ وباعتماد أسلوب لا مركزي يؤدي فيه الممثل الخاص دور الحفاز لعمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والوكالات؛ وباختيار الأولويات ضمن نطاق ولايته الواسع، للتأكد من أن المشاريع الجارية تنفيذها مشاريع عملية وأنها ستسفر عن نتائج ملموسة.

٩ - وأعرب عن أمله بأن تنظر جميع الشعوب - بصرف النظر عن توجهاتها السياسية وثقافتها وتقاليدها ومعتقداتها الدينية إلى حماية الأطفال ورفاههم على أنه قاسم مشترك بينها وبأن توافق على جعل العالم مكانا أكثر أمانا للأطفال في الألف القادم.

١٠ - السيدة كلسييتس سانتوس (المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية): قالت إنها، منذ دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، نفذت مهام كلفتها بها الولايات المتحدة الأمريكية وكينيا وأنها تكلمت في الاجتماع السابع لزوجات رؤساء دول الأمريكتين وتلقت، علاوة على ذلك، دعوة من حكومة المكسيك لزيارة البلد في الأسابيع المقبلة.

١١ - وأضافت أنها حددت ثلاثة عناصر حفازة تؤدي أدوارا هاما فيما يتعلق بمسألة استغلال الأطفال جنسيا وتجاريا وهي: نظام العدل، ووسائل الإعلام، والتربية. وبما أنها قد استكشفت دور نظام العدل في تقريرها السابق إلى الجمعية العامة فإن تقريرها الحالي (A/52/482) يركز على العنصرين الأخيرين المرتبطين ببعضهما البعض. وأفادت أن تقريرها الحالي يبحث في الإطار القانوني الدولي الذي يحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري ويحترم في الوقت ذاته حقوقهم في التعليم وفي الحصول على المعلومات. ولاحظت أن حق الطفل في مثل تلك الحماية يبدو أحيانا وكأنه يتعارض مع الحق في حرية التعبير.

١٢ - وأوضحت أن وسائل الإعلام المذكورة في التقرير تشمل الوسائل المطبوعة والأفلام والتلفزيون والإذاعة والهاتف وشبكة الإنترنت. وأضافت أن توفر إمكانية الاطلاع على ما تنقله وسائل الإعلام هو في حد ذاته

مشكلة. وذكرت على سبيل المثال أن سهولة حصول مستغلي الأطفال على كاميرات الفيديو صعب عملية اكتشافهم والقبض عليهم. والهاتف كذلك وسيلة مفيدة للاتصال بالضحايا والشهود على الإساءات ولكنه يستخدم في الوقت نفسه في الاتصالات الهاتفية الجنسية. وأشارت إلى الخطر الذي يشكله تعريض الأطفال إلى المواد الإباحية مهما كان شكلها لأن ذلك من شأنه أن يضعف حاسة العيب عندهم ويقنعهم بأن أنشطة الجنس التجارية "شيء طبيعي" بالنسبة للأطفال.

١٣ - وأولى التقرير اهتماما خاصا بدور شبكة الإنترنت في الاستغلال الجنسي التجاري الذي يتعرض له الأطفال. وأشار إلى أن المواد الإباحية المعروضة على الشبكة لا تشكل خطرا على الأطفال المعروضين في هذه المواد فحسب، بل أيضا على الأطفال الذين قد يطلعون عليها. وإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية لجوء الأطفال إلى الإنترنت لتزويد الآخرين بالمعلومات أو تدبير لقاءات قد يعرضهم ويعرض أسرهم للخطر. وينبغي إذن وضع مخططات لرصد الشبكة بالتعاون مع شركات تصنيع الحواسيب لإيجاد طريقة تجعل الأطفال غير قادرين على الاطلاع على المواد المعترض عليها دون حرمانهم من الاستفادة من الإنترنت في الأغراض التعليمية. ويمكن ألا تقتصر الجهود المبذولة في هذا المجال على الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت وتصمم محتوياتها، بل تشمل أيضا الأطفال أنفسهم.

١٤ - وأشارت إلى أن القضايا المحيطة باستخدام شبكة الإنترنت معقدة لدرجة أن حتى بعض الدراسات التي تناولت هذه المشكلة لم تنج من الاتهامات بإساءة الاستعمال كما هو مذكور في التقرير (الفقرة ١٠٢). وأبرزت وجوب التغلب على العراقيل القانونية والتشريعية من أجل إحراز تقدم في حظر نشر المواد الإباحية على شبكة الإنترنت. وذكرت على سبيل المثال الحكم الذي أصدرته في الآونة الأخيرة المحكمة العليا في الولايات المتحدة والذي قضى بعدم دستورية أحد القوانين الاتحادية الذي كان يسعى إلى الحد من الفحش على شبكة الإنترنت.

١٥ - وقدمت في تقريرها مجموعة كبيرة من التوصيات التي قالت إنه يمكن الاستعانة بها رغم عدم استفاضتها لتكون بمثابة نقاط انطلاق لاستخدام العناصر الحفازة الثلاثة المحددة لحماية الأطفال أفضل استخدام. وفي التقرير أيضا توصيات لربط الشركاء العاملين على تحقيق ذلك الهدف بمن فيهم المنظمات الحكومية وغير الحكومية. على أنه من سوء الطالع أن معظم البلدان لم تضع بعد نظاما فعالا لتوزيع المسؤوليات ولمحاسبة الأشخاص وما زالت المبادرات تقدم عند الضرورة ويصحبها قليل من التنسيق.

١٦ - وناشدت المتحدثة الوفود العمل على تعزيز مركزها كمقررة خاصة بإضفاء الطابع المؤسسي على الدعم المقدم لعملها وتوفير الموارد الكافية له، وهما أمران كانت تفتقر إليهما تماما. وهذه مشكلة يعاني منها جميع المقرريرين الخاصين في قضايا حقوق الإنسان.

١٧ - وأعربت عن أملها في أن تضع منظومة الأمم المتحدة الأطفال على رأس أولوياتها وأن تبلغ العالم بصوت واضح، أن الأطفال لا يسعهم الانتظار؛ وأن المطلوب من جميع الدول الأعضاء إجراء تقييم ذاتي أمين لكي يتبين لها إذا كان الأطفال يتلقون العناية والحماية الكافية، وإذا كانت هناك وسائل فعالة تمنع البالغين من استغلالهم؛

وأن يكون بوسع جميع البلدان القول بإخلاص، قبل نهاية الألف سنة، أنها تبذل قصارى جهودها من أجل رفاهية الأطفال.

١٨ - السيدة كيسومبينغ (ممثلة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مكتب نيويورك): أعربت عن ترحيبها لكون جميع الدول باستثناء دولتين قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها. وقالت إن هدف الالتزام العالمي بالاتفاقية تحقق تقريبا. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاقية على عاتق الدول الأطراف، ولكن نظرا لنطاق أحكامها الذي يشمل الحقوق المدنية والسياسية كما يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا بد من التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

١٩ - وأضافت قائلة إن القلق البالغ الذي يساور المجتمع الدولي إزاء استغلال عمل الأطفال يتجلى في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١. ويتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بهذا القرار (A/52/523) عددا من المقترحات لتحسين التعاون بهدف القضاء على هذه الظاهرة. والمؤتمر الدولي المعني بعمل الأطفال المعقود حاليا في أوصلو هو خطوة نحو تحقيق هذه الغاية.

٢٠ - وأردفت قائلة إن من المسلم به أن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال هو واحد من أخطر الانتهاكات لحقوق الطفل. وقد حددت المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة ثلاث مؤسسات تستطيع أن تؤدي دورا محوريا في منع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أو - بتعبير ينطوي على تناقض ظاهري - في إدامته، وهي نظام العدالة الجنائية ونظام التعليم ووسائل الإعلام. وركزت المقررة الخاصة في تقريرها الحالي (A/52/482) على نظام التعليم ووسائل الإعلام. وقد أدى المؤتمر العالمي المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية الذي عقد في ستكهولم في عام ١٩٩٦ إلى إثارة الوعي بأهمية وسائل الإعلام. وقامت المقررة الخاصة أثناء العام الماضي بزيارات إلى عدد من البلدان، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بحثت مشكلة نشر مطبوعات الأطفال الخليعة عبر شبكة الإنترنت.

٢١ - واستطردت قائلة إن المفوض السامي لحقوق الإنسان يعلق أهمية عظمى على العمل الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل. وقد وضعت خطة عمل لتمكين مكتبها من توفير دعم فعال بقدر أكبر لهذه اللجنة، ولا سيما بزيادة مساعدته للدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وحثت الدول الأطراف على العمل بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بإصلاح التشريعات الوطنية، وإنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الطفل، والحاجة إلى حملات توعية وإلى تثقيف من أجل نشر الاتفاقية على نطاق أوسع. وقالت إن تقرير اللجنة يتضمن (A/52/41) تفاصيل عن الأعمال التي قامت بها في دوراتها الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة التي نظرت فيها في أمور شملت حقوق الطفلة وحقوق الأطفال المصابين بإعاقات.

٢٢ - السيد لويس (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قال إنه بقيام جميع الدول، عدا دولتين، بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل أو الانضمام إليها، كاد أن يكون قد تحقق الهدف المائل في التقيد العالمي بالاتفاقية الذي وضعه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا. ولكن الأهم من ذلك هو التزام جميع

الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاقية التزاما حقيقيا بكل معنى الكلمة، وما لهذه الاتفاقية من أثر لم يسبق له مثيل على صنع السياسات في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - واستدرك قائلا إنه ما زال هناك عدد من الأسباب الداعية إلى القلق، وتود اليونيسيف إلقاء الضوء عليها. وهي تشمل استمرار الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية ومشكلة عمل الأطفال. وهو يأمل فيما يتعلق بالمشكلة الأخيرة أن يؤدي المؤتمر المعقود حاليا في أوسلو إلى برنامج عمل يدعو إلى القضاء على عمل الأطفال ولا سيما في أكثر أشكاله استغلالا وخطرا. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من توفير التعليم الابتدائي للجميع لأنه يوفر بديلا لعمل الأطفال.

٢٤ - وأردف قائلا إنه يجب توفير مزيد من الحماية للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح؛ لا للأطفال الذين يعيشون في مناطق تدور فيها حروب فحسب، بل وللأطفال اللاجئين والمشردين داخليا، وللأسر التي يرأسها طفل، وللأطفال المتهمين بارتكاب جرائم حرب. إن استخدام جنود أطفال هو أفظع أشكال عمل الأطفال، وهو يدعو بالتالي الدول الأعضاء إلى الإسراع في صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتناول أثر النزاع المسلح على الأطفال وينص على رفع السن الدنيا للتجنيد إلى ١٨ سنة. وحث جميع البلدان أيضا على توقيع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التي اعتمدت في أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأكد فضلا عن ذلك على ضرورة مراعاة اتفاقية حقوق الطفل على نحو مناسب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي ستنشأ عما قريب.

٢٥ - واستطرد قائلا إن بعض الدول الأطراف لم يول في تنفيذه للاتفاقية اهتماما كافيا لاحتياجات أقل الأطفال مناعة، وهم الأطفال المعوقون وأطفال الشوارع وأطفال السكان الأصليين. وهو يشي بالتالي على الجهود التي تبذلها اللجنة الثالثة للاهتمام بمحتتهم.

٢٦ - وتابع قائلا إن أهم الحقوق هو الحق في البقاء. ومن الإنجازات العظيمة لهذه الاتفاقية أنها حولت الاحتياجات الأساسية للأطفال، من حيث الصحة والمرافق الصحية والتغذية والتعليم، إلى استحقاقات. ومع ذلك، يلزم بذل جهود أعظم لمعالجة مشاكل وفيات الأمهات، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعودة مرض الملاريا إلى الانتشار، فضلا عن استمرار التمييز ضد البنات في التعليم. ويثير القلق بوجه خاص التفاوت في الدخل بين أغنى البلدان وأفقرها، وقد تفاقم هذا التفاوت بفعل تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا، على الرغم من أن الاتفاقية لا تترك مجالا للشك في أن على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى الدول غير القادرة على تلبية احتياجات أطفالها بقدر كاف، ولا سيما البلدان النامية.

٢٧ - وتطرق إلى إصلاح الأمم المتحدة، فأعرب عن أمله في أن تراعى حقوق الأطفال مراعاة وافية في الإطار المقترح للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن لجنة حقوق الطفل تضطلع بدور قيادي في ضمان تنفيذ الاتفاقية. وتعترم اليونيسيف أن تقدم إلى لجنة حقوق الإنسان ملخصاً للملاحظات الختامية التي أبدتها اللجنة بشأن تقارير البلدان التي نظرت فيها حتى الآن وقد بلغت ٧٥ تقريراً وتشكل مجموعة فريدة من القوانين المتعلقة بحقوق الطفل.

٢٩ - وختتم حديثه قائلاً إن عدم التمييز هو واحد من أعمدة الاتفاقية، ويعني ذلك أن أحكامها تسري على كل طفل مهما كان مستضعفاً أو مهمشاً وبصرف النظر عن عرقه ونوع جنسه وخلفيته. وأعرب عن أمله في أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً للطفل بحق، وذلك بتنفيذ خطط وبرامج عمل المؤتمرات الدولية الكبرى وبجهود الحكومات وجهود هيئات الأمم المتحدة.

٣٠ - السيدة كيرش (لكسمبرغ): قالت، متحدثة نيابة عن الاتحاد الأوروبي ونيابة عن البلدان المنضمة إلى بيانها، وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، إنها ترحب بالتصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل ولكنها ترى أن إبداء عدد من الدول الأطراف تحفظات تتعارض مع أهداف الاتفاقية ومبادئها أمر يدعو إلى الشك في التزام هذه الدول الحقيقي بتنفيذ الاتفاقية. ودعت تلك الدول الأطراف إلى سحب تحفظاتها، وحثت البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على الانضمام إليها.

٣١ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعمل الذي أنجزته لجنة حقوق الطفل وبتقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة (A/52/482)، ويلاحظ بارتياح تعيين السيد أولارا أوتونو ممثلاً خاصاً للأمين العام المعنية بحالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

٣٢ - وأردفت قائلة إن المؤتمر العالمي المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية (ستوكهلم، ١٩٩٦) أثار الوعي في المجتمع الدولي ببعض أوسع الانتهاكات لحقوق الطفل وساعد على تغيير السياسات والمواقف. ولا بد الآن من أن توجد متابعة فعالة لهذا المؤتمر. وقد اتفق الاتحاد الأوروبي من جانبه على اتخاذ عدد من التدابير لتعزيز التعاون على صعيدي القضاء والشرطة، وذلك كجزء من نهج مشترك لمكافحة الجرائم التي ترتكب في حق الأطفال. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الانتهاء من وضع بروتوكول إضافي لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ صكوك من هذا القبيل إنما تقع على عاتق الدول، فباستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تسهم في تطبيقها بممارسة الضغط على الحكومات.

٣٣ - واستطردت قائلة إنه يجب أثناء استعراض تنفيذ الاتفاقية إيلاء اهتمام خاص لحقوق الأطفال المصابين بإعاقات. وهي ترحب بالتالي بما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن تورد الدول الأطراف في تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل معلومات أوفى عن حالة الأطفال المعوقين.

٣٤ - وقالت إنه يوجد الآن تسليم عريض بوجوب القضاء على ممارسة جعل الأطفال يعملون في ظروف خطيرة أو استغلالية. وأعربت عن أمله في أن يعتبر عام ١٩٩٧ علامة فارقة في هذا الصدد، بفضل عقد عدد

من المؤتمرات الكبرى عن هذا الموضوع. وحثت جميع العناصر الفاعلة في المجال الاجتماعي، بما في ذلك السياسيين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، على الاستفادة من الزخم الذي أوجدته تلك الأحداث لوضع نهاية للبلاء المائل في عمل الأطفال. وقالت إنه ينبغي كخطوة أولى، أن توقف الدول الأعضاء على الفور أسوأ أشكال عمل الأطفال وأن تعزز الحماية التي توفر للأطفال بجعل قوانينها الوطنية متمشية مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. ومن الخطوات الأخرى الهامة توفير التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني للجميع. ومن الضروري أيضا إجراء دراسة لظاهرة عمل الأطفال بهدف إيجاد حلول دائمة. ويجب، أخيرا، أن يكون هناك تعاون دولي أكبر ولا سيما من خلال البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية المتعلق بالقضاء على عمل الأطفال.

٣٥ - وتابعت قائلة إنه لا بد من أن توجد إرادة سياسة أقوى لحماية الأطفال الواقعين في شرك النزاعات المسلحة. ويحتاج المجتمع الدولي إلى المزيد من المعلومات عن تلك الظاهرة، وهي تدعو الدول الأعضاء بالتالي إلى دعم العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. إن الأطفال يشكلون نحو ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦ عن عزمه على تحقيق القضاء الكامل على تلك الأسلحة المدمرة وإبرام اتفاق دولي فعال يحظر صنعها واستخدامها. وهي ترحب بالتالي بما تم في أوغندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من اعتماد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

٣٦ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالقضاء على التمييز ضد البنات تمشيا مع أحكام إعلان ومنهاج عمل بيجين، ويدعو الدول إلى وضع نهاية للتمييز بين الجنسين في التعليم والرعاية الصحية والتغذية وإلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة بالبنات.

٣٧ - وأكدت على ضرورة زيادة الاهتمام أيضا بمحنة أطفال الشوارع مشيرة إلى أنهم كثيرا ما يكونون ضحايا سوء المعاملة بصورة متعمدة. وحثت جميع الحكومات والمنظمات الدولية على زيادة حماية هؤلاء الأطفال.

٣٨ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من تجدد الاهتمام مؤخرا بحقوق الأطفال، فلم يكن لهذا الاهتمام أثر فعلي يذكر على الحياة اليومية لمعظم أطفال العالم. وإنه لا يكفي أن تعتمد قوانين تنص على حقوق الطفل؛ فالتغيير الحقيقي لا يتم إلا من خلال تهيئة الظروف المساعدة على التمتع بتلك الحقوق. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات، فيجب أن يمد المجتمع الدولي الدول الأعضاء بالدعم الذي تحتاج إليه لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

٣٩ - السيد هاركين (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن عمل الأطفال المتسم بالإيذاء والاستغلال هو أكثر من مجرد قضية إنسانية، إذ أن له أيضا أبعادا إنمائية وقانونية وأخلاقية. إن التنمية الاجتماعية عنصر أساسي للتنمية المستدامة. والبلدان التي لا تزود أطفالها بالتعليم إنما تكفل عدم قدرة قواها العاملة من الكبار في المستقبل على الوفاء بتطلعاتها الإفرادية والاشترك في اقتصاد عالمي متكامل. إن الملايين من الأطفال حول العالم مجبرون على القيام بأعمال شاقة وخطرة لتحقيق مكاسب تجارية لغيرهم. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات



دولية وقوانين وطنية تحظر الأشكال الاستغلالية من عمل الأطفال، فإن تلك الممارسة متبعة على نطاق واسع وتدر أرباحا بملايين الدولارات في نظام التجارة الدولية المعولم.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن معظم العمل الذي يقوم به الأطفال بالسخرة أو ضد إرادتهم ليس موجودا في الصناعات التصديرية، بل إن الأطراف المسؤولة بالدرجة الأولى عن استغلال الأطفال هم الكبار في أوطان هؤلاء الأطفال. وقد اتخذت حكومته إجراءات لمكافحة عمل الأطفال وهي تدعم الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الوكالات الدولية في هذا المجال. وقد اهتمت الولايات المتحدة اهتماما خاصا بأعمال البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالقضاء على عمل الأطفال، وقد ساهمت فيه خلال السنوات الثلاث الماضية بما يزيد على خمسة ملايين دولار، وتتطلع إلى اعتماد اتفاقية جديدة لمنظمة العمل الدولية متعلقة بعمل الأطفال ينظر فيها في عام ١٩٩٨. وقد سن بلده قوانين لإنهاء التواطؤ الأمريكي في الاستدراج الدولي للأرباح من السلع التي تنتج من خلال عمل الأطفال بالسخرة أو الإلزام، بحظر استيراد تلك السلع. وحث جميع أعضاء المجتمع الدولي المعنيين على المساعدة في إنجاح هذا المجهود.

٤١ - السيد آندجبا (ناميبيا): قال إنه يتحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويعبر عن أمله في تحقيق التصديق الشامل على اتفاقية حقوق الطفل في المستقبل القريب، وإن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب باعتماد اتفاقية حظر استعمال الألفام المضادة للأفراد الذي تم مؤخرا، حيث أن الجنوب الأفريقي مليء بملايين الألفام المميتة. وناشد الدول التي لها القدرة على تقديم الدعم السخي أن تقدم هذا الدعم لمساعدة الجماعة الهادفة إلى جعل الإقليم خاليا من الألفام.

٤٢ - وأضاف أنه وفقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن ١,٣ بليون نسمة يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع وهذا العدد يتزايد في كل إقليم في العالم. وبالإضافة لذلك فإن المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية قد انخفضت في ١٩٩٦ إلى حد أدنى لم تبلغه من قبل. وتشكل هذه الحالة تهديدا خطيرا لأرواح الأطفال والمجتمعات التي يعيشون فيها. لذلك سيظل تحقيق الهدفين المتمثلين في القضاء على الفقر وإيجاد البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام صعبا في غياب تدفقات كافية من المساعدة الإنمائية، مما يستلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المطلوبة لإنشاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتي هي جوهر عملية التنمية. وقد أدى انخفاض الموارد الإنمائية إلى آثار سلبية على المكاسب التي حققتها البلدان النامية لحد الآن، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤٣ - وأضاف أن أطفال القارة الأفريقية مازالوا يذوقون قدرا هائلا من الآلام، مما يستوجب بذل المزيد من الجهود لدعم التقدم الذي أحرزته أفريقيا، خصوصا في مجالات الصحة والتغذية، والتعليم وتوفير المياه، والمرافق الصحية، والتفاوت بين الجنسين، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية الأطفال الأكثر ضعفا. فكارثة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تشير قلقا كبيرا لدى دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي اعتمدت خطة عمل لمعالجة هذا المرض الذي ينتشر بسرعة ويقتل ويبيتم ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي قد وقعا مذكرة تفاهم لدعم بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في جهودها لتعزيز الوصول الى المياه المأمونة، والمرافق الصحية البيئية، وتعليم مبادئ الصحة والنظافة. وإن هذا المبادرات المبتكرة تستحق الشناء، خصوصا عند النظر لما يمكن أن تحمله التحديات القادمة.

٤٥ - ثم أعلن أن هنالك ما يقدر بحوالي ٢٥٠ مليوناً من الأطفال العاملين في شتى أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة والنامية. وعادة ما يتعرض هؤلاء الى مخاطر شتى نتيجة العمل، وكثير منهم يُحرمون من التعليم ويُحصرون في حلقة مفرغة من الفقر. ولاحظ بقلق العدد الكبير من الأطفال المعوقين جسدياً وعقلياً نتيجة الفقر والمرض والعمل القسري وأشكال أخرى من العنف. ودعا الحكومات الى أن تولي اهتماماً خاصاً للأطفال المعوقين وتضمن تمتعهم بأعلى مستويات الصحة الجسدية والعقلية، وحصولهم على التعليم العادل. وبالرغم من مختلف الالتزامات الدولية والقانونية، فإن البنات مازلن يعاملن على أنهن أقل شأناً من الأولاد في كثير من أنحاء العالم. وإن لمسألة الطفلة منزلة خاصة في تداولات اللجنة، لذا فإن مشروع القرار المتعلق بها يجب أن لا يدمج مع القرار الجامع المتعلق بالبند قيد النظر.

٤٦ - السيدة مورينو (باراغواي): تحدثت نيابة عن بلدان مجموعة ريو، وأعربت عن قلقها بشأن أوضاع ملايين الأطفال في مختلف بقاع العالم الناتجة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السيئة وهي الفقر، والنزاع المسلح، واستغلال العمل، وبغاء الأطفال، واستغلالهم في انتاج المواد الإباحية. وإذ تلاحظ مع الارتياح عدد الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل أو وافقت عليها وتؤكد أهمية عمل لجنة حقوق الطفل، إلا أن الدول الأطراف يجب أن تتعاون مع تلك اللجنة خصوصا في تنفيذ توصياتها. فيجب توفير الموظفين والمرافق الأساسية الضرورية أيضا كي تستطيع تأدية وظيفتها بفعالية. وفي ذلك الصدد، أكدت على ضرورة موافقة الدول الأطراف في الاتفاقية على قبول التعديل على الفقرة ٢ من المادة ٤٢ من الاتفاقية، والتي ستزيد عضوية اللجنة من ١٠ الى ١٨.

٤٧ - وأضافت أن بلدان مجموعة ريو تولي دوما اهتماما كبيرا لحماية الطفل وتساهم بصورة فعالة في المؤتمرات والأنشطة في هذا الشأن، وتعتبر أن الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عقد في ١٩٩٦ هو مساهمة مهمة في الجهود الرامية للقضاء على تلك الممارسات. كما أن حكوماتها تتبنى الإجراءات الضرورية لتنفيذ توصيات المؤتمر.

٤٨ - ثم أعربت عن دعم المجموعة لعمل المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية، الذي هو إسهام قيم نحو تعزيز وحماية حقوق الأطفال. وإن المجموعة تدعم بصورة كلية العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بمسألة وضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتناول مسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في انتاج المواد الإباحية وتتطلع المجموعة إلى مزيد من التقدم في هذا الشأن، كما أن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تؤكد الحاجة الماسة لتخفيف آلام الأطفال الذين يجدون أنفسهم محاصرين في مناطق النزاعات المسلحة، وتحث جميع البلدان على حماية الأطفال والمشردين محلياً.

٤٩ - ثم استطرقت قائلة إن الحكومات، وبالتعاون مع المنظمات الدولية، وغير الحكومية يجب أن تتخذ التدابير الضرورية للقضاء على العادات والتقاليد التي تتحيز ضد الطفلات وتؤذيهن.

٥٠ - وفي الختام لاحظت مع الارتياح الاهتمام الزائد الذي توليه لجنة حقوق الطفل لحقوق الأطفال المعوقين، وأعدت تأكيد دعم المجموعة لعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٥١ - السيد فولتشي (إيطاليا): رحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمم العام لدراسة أثر النزاع المسلح على الأطفال.

٥٢ - وأضاف أنه بالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل قد اكتسبت قبولا شاملا تقريبا (مع الاستثناء الملحوظ للولايات المتحدة الأمريكية)، إلا أن زيادة الوعي بأحكامها وبعمل لجنة حقوق الطفل يبقى شيئا حاسما. ودعا إلى زيادة التركيز على التدريب بشأن حقوق الأطفال، وعلى الموارد الضرورية التي تمكن اللجنة - التي هو عضو فيها - من أداء مهامها. كما أن اللجنة قد ناقشت مؤخرا سبل حماية حقوق الأطفال المعوقين، وستتم بالإضافة لذلك مناقشة توصياتها من قبل فريق عامل مع الأخذ بالاعتبار إعداد خطة عمل بشأن الموضوع.

٥٣ - ودعا كافة الحكومات لتوقيع الاتفاقية المعنية بحظر الألغام المضادة للأفراد التي اعتمدت في أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ والتصديق عليها، وكذلك معالجة أثر الأسلحة التقليدية على الأطفال. وأعاد تأكيد اقتراحه بشأن ضرورة إدماج إزالة الألغام لأغراض إنسانية في عمليات حفظ السلام، وشدد على ضرورة قيام البلدان والشركات التي حققت أرباحا من بيع الألغام بالمساهمة ماليا في إزالة الألغام لأغراض إنسانية وفي برامج التوعية بخطر الألغام، وهناك حاجة إلى برامج خاصة لمعالجة آثار الإعاقة، الناتجة عن الألغام، على الأطفال، وخصوصا ضرورة تقديم المعالجة الطبية الموسعة، والتأهيل، والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الألغام وأسراهم.

٥٤ - واختتم قوله إن إيطاليا بالغة الالتزام برفاهية الأطفال وتمتعهم الكامل بالحقوق التي منحتهم إياها الاتفاقية. وإن تدابير تشريعية وإدارية وثقافية واسعة المدى قد اتخذت وفقا لخطة عمل الحكومة المتعلقة بالأطفال والمراهقين. وتشمل تلك التدابير تشريعا ووفق عليه مؤخرا يعزز حقوق الأطفال والفرص المتاحة، ويشدد العقوبات على الاستغلال الجنسي للقصر.

٥٥ - السيد ويصا (مصر): قال إنه لمن دواعي سروره أن هدف الوصول إلى التصديق الشامل على اتفاقية حقوق الطفل على وشك التحقيق. وكانت مصر من أولى البلدان التي انضمت لتلك الاتفاقية وانعكست اهتمامات الحكومة على المسائل ذات الصلة بإنشاء المجلس القومي للأهومة والطفولة، ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية، وقال إن بلده قد عني بتعزيز الحماية للأطفال مثل منع تشغيلهم في الأعمال الخطرة وتحديد سن أدنى لعملهم، وتنظيم ساعات عملهم.

٥٦ - ثم أشار إلى أن المحاولات الحالية لمعالجة عمل الأطفال هي سطحية للغاية، حيث أن المشكلة تتعلق بمدى تفشي الفقر في مجتمع ما، ومدى تمتع ذلك المجتمع بالحق في التنمية. فالعديد من الأطفال في

المجتمعات الفقيرة يعملون لمساعدة أسرهم على البقاء. كما أن حرمان الأطفال من فرص العمل قد يعرضهم لمخاطر أكبر، ويجبرهم على التوجه إلى الشوارع أو اللجوء إلى الإجرام. لذا فالمعالجة الوحيدة للمسألة هي من خلال التدرج في القضاء على الفقر، وتقديم العون للأسرة الضعيفة وتعزيز التعليم. وقال إنه من المهم استمرار تعاون منظمة العمل الدولية واليونسيف مع البلدان النامية في ذلك المضمار. وقد أوضحت مصر موقفها مرارا في المؤتمرات الدولية وهو: معارضة محاولات الربط بين احترام معايير العمل الأساسية والتجارة الدولية تحت ستار حقوق الطفل؛ وضرورة توفير التدريب المناسب للأطفال المتسربين من المدارس، من أجل تسخير طاقاتهم؛ ومطالبة الدول المانحة بالإسهام في تمويل برامج التدريب.

٥٧ - ثم أعلن أن بلده يعلق أهمية كبيرة على وضع بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق أولهما ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية؛ وثانيهما بمعالجة مشكلة اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. كما أن الاتفاق على تحديد الحد الأدنى لسن التجنيد الإلزامي سوف يعتبر إنجازا هاما للأجيال المقبلة بالنسبة لجميع الشعوب. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال.

٥٨ - ثم اختتم قائلا إن الأطفال الذين يعيشون في مناطق الاحتلال الأجنبي وفي ظل حالات النزاع المسلح يحتاجون إلى حماية خاصة، وإن مصر تطالب بوقف الأنشطة العسكرية التي تُعرض المدنيين للقتل والتشريد. ففي أفريقيا والأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين ولبنان، تروح أعداد هائلة من الأطفال ضحية لأعمال العنف. ودعا جميع الدول الأعضاء لدعم التنمية في أفريقيا حيث يعاني الكثير من الأطفال من الفقر والجوع وعدم الاستقرار، لذا فإن ضمان توفير احتياجات الأطفال الأساسية سيكون الخطوة الأولى على طريق احترام حقوق الطفل في أفريقيا والعالم بأسره.

٥٩ - السيدة سوغيموري (اليابان): قالت إن اليابان ترحب ببدء مفاوضات منظمة العمل الدولية بشأن اتفاقية جديدة تعالج أشكال عمل الأطفال، كما أنها تلاحظ مع الارتياح عقد مؤتمرات دولية عديدة مؤخرا عن عمل الأطفال في أنحاء مختلفة من العالم. وإنه يتعين على الحكومات والمنظمات غير الحكومية وعلى الفاعلين الآخرين في المجتمع المدني التعاون في مجالات التعبئة الاجتماعية، والتعليم، وتطوير وإنفاذ التشريع الملائم من أجل معالجة تلك المسألة. وأشارت إلى أن اليابان تعلق، في سياساتها في مجال التنمية والتعاون، أهمية كبيرة على التثقيف، وتوفر المساعدة للدول النامية من أجل صياغة برامج تثقيفية، خاصة البرامج التي تلبى احتياجات أطفال الشوارع. كما تدعم جهود اليونسيف لتنفيذ مشاريع تعليمية للفتيات في عدة بلدان نامية.

٦٠ - ودعت إلى بذل جهود أكبر بغية توفير المساعدة الإنسانية للأطفال، وحمايتهم وإعادة تأهيلهم في حالات النزاع المسلح. وحثت الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية على اتخاذ التدابير اللازمة، التي تتمشى مع المبادئ التوجيهية المعتمدة في مؤتمر طوكيو الأخير عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، من أجل تخفيض عدد ضحايا الألغام.

٦١ - وأضافت تقول إن اليابان ترحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام بشأن دراسة أثر النزاع المسلح عن الأطفال. وفيما يتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، من المهم تعزيز الوعي بحقوق الطفل وتطبيق الضوابط وفقا للقوانين الوطنية. ومضت تقول إنه إثر انعقاد مؤتمر ستكهولم العالمي لعام ١٩٩٦ لمناهضة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، شرعت الحكومة اليابانية بالتعاون مع اليونيسيف في حملة تستهدف زيادة الوعي بشأن المسألة بجوانبها المتعددة، بما في ذلك السياحة الجنسية. وتواصل اليابان القيام بدور فعال في التصدي للسياحة الجنسية من خلال تنفيذ التشريع الوطني والتعاون الدولي.

٦٢ - السيد ليان (النرويج): قال إن النرويج تعلق أهمية كبيرة على حقوق الأطفال. وكان لإنشاء منصب أمين مظالم للأطفال في عام ١٩٨١ ومنصب وزير لشؤون الأطفال والعائلة في عام ١٩٨٩، قيمة كبيرة بالنسبة للجهود التي تبذل لضمان استمرار عملية التنمية لفائدة الأطفال في النرويج. كما أن الحكومة قد قررت مؤخرا إدماج اتفاقية حقوق الطفل في القانون الوطني.

٦٣ - وأضاف يقول إن الحكومة تتفانى أيضا في توجيه التعاون الإنمائي الثنائي نحو تخفيف حدة الفقر، الذي يعتبر سببا هاما لانتهاك حقوق الأطفال، وإنها تدعم مبادرة ٢٠/٢٠ لضمان تركيز التعاون الإنمائي على الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، بما فيها احتياجات الأطفال. وأكد أن النرويج قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل دون تحفظ، ودعت الأمم الأخرى إلى التصديق عليها أيضا.

٦٤ - وحث الحكومات على أن تعمل وفقا لخطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بعمل الأطفال، الذي عقد في أوسلو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وذلك من خلال التعاون الدولي المستمر، وأعرب عن أمله في أن يعمل المؤتمر على وضع المسائل الناشئة عن عمل الأطفال على رأس جدول الأعمال الدولي. ومضى يقول إن الحكومة النرويجية قد تعهدت بتخفيض مبلغ ٢٨ مليون دولار كمساعدة إضافية تقدم على مدى السنوات الثلاث القادمة لبرامج التنمية الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال.

٦٥ - وأشار إلى أن النرويج ترحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام بشأن دراسة أثر النزاع المسلح على الأطفال، وتدعو إلى التعاون فيما بين الوكالات وإلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية في ذلك الميدان. كما أنها تلتزم أيضا بإنجاح المفاوضات بشأن مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، وبشأن مشروع بروتوكول اختياري يتعلق بتوريط الأطفال في النزاع المسلح.

٦٦ - السيدة رينولدز (استراليا): حثت العدد القليل جدا من الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تصدق عليها في أسرع وقت ممكن، وأكدت على التزام استراليا الثابت بحماية حقوق الطفل وتطبيقها، كما وردت في التقرير الدوري الأول، الذي قدم مؤخرا إلى لجنة حقوق الطفل. وقالت إن الحكومة ستولي اهتماما بالغا لتوصيات اللجنة التي تناولت جوانب مثل الحد الأدنى لسن العمل وسن المسؤولية الجنائية، وحالة الأطفال المنتمين إلى السكان الأصليين وتشرد الشباب.

٦٧ - وأضافت تقول إن استراليا تقوم بعمل مشترك على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف معالجة المشاكل الناشئة عبر الحدود مثل التدريب والسياسة الجنسية التي تستهدف الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، ذلك فضلا عن الإجراء الذي اتخذته على الصعيد الوطني. ولقد وقع وزير الخارجية الاسترالي مؤخرا على مذكرة تفاهم مع وزير خارجية الفلبين للقيام بعمل مشترك لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والجرائم الخطيرة الأخرى. وتكمل المذكرة إجراء كان قد اتخذ مسبقا لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك التشريع الذي يخول النظام القانوني الاسترالي بمحاكمة الاستراليين على سلوك حدث خارج استراليا. ومضت تقول إن الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية تقوم أيضا بتوفير مختلف أشكال المساعدة للبلدان النامية للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال.

٦٨ - وأكدت أن استراليا تقوم بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في الأغراض التجارية. وتدعم بقوة العمل على مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، وتعرب عن أسفها لأن العمل قد تباطأ بسبب اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بنطاق البروتوكول. وترى استراليا أن نطاق البروتوكول ينبغي أن يقتصر على الاستغلال الجنسي، وذلك من أجل تجنب الازدواجية مع أنشطة وصكوك دولية أخرى.

٦٩ - واستأنفت تقول إن استراليا ترحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام بشأن دراسة أثر النزاع المسلح على الأطفال. ونظرا لأنها تؤيد بقوة وضع بروتوكول اختياري للاتفاقية يتعلق بالأطفال في النزاع المسلح، فإن استراليا تشعر بخيبة أمل لعدم إحراز تقدم في عمل الفريق العامل، وإنها تحثه على بذل كل جهد ممكن لإنجاز صياغة البروتوكول في دورته المقبلة.

٧٠ - وأردفت تقول إن استراليا تتطلع أيضا إلى اعتماد منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩ اتفاقية جديدة تعالج تحديدا الأشكال الخطرة والاستغلالية لعمل الأطفال. وإن ذلك الصك، بالإضافة إلى مدونات قواعد سلوك طوعية تلتزم بها الصناعة والوكالات الدولية والمجتمعات المحلية نذير خير للقيام بعمل أكثر فعالية يهدف إلى إزالة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٧١ - السيد فيريير رودريغيز (كوبا): قال إنه يجب على لجنة حقوق الطفل أن تقيم على نحو دوري طرائق عملها من أجل ضمان وجود المناخ اللازم للتعاون في مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية. وأكد أن الأطفال يتعرضون لأخطار جسيمة في جميع أنحاء العالم. وإن بغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية وفي العمل لا يزال مستمرا. وإن لانتشار النزاعات المسلحة، التي جعلتها الأسلحة المستوردة من الدول الصناعية، مصدر خراب هائل، تأثيرا مخيئا على أرواح الملايين من الأطفال يؤدي إلى الموت والتشوه والتشرد. وتابع يقول إن الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها يجب أن تلازمها فلسفة جديدة للتضامن الدولي من أجل توفير مزيد من الموارد لمساعدة البلدان النامية في هذا المضمار. وتأمّل كوبا في التغلب على العقبات التي تصدق اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بغية تعزيز الإطار القانوني الدولي في هذا المجال.

٧٢ - واستأنف قائلاً إن بلده قد أولى خلال السنوات السبع والثلاثين الماضية اهتماماً خاصاً لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بمشاركة نشطة من جانب السكان وبمساعدة مختلف الوكالات المتخصصة. وقال إن الحظر المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والتوقف المناجئ للعلاقات المواتية مع الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية لم يعرقل إحراراً تقدم في البرامج الموضوعية لصالح الأطفال. ومن خلال التعليم المجاني والشامل والرعاية الصحية المجانية والشاملة، حققت كوبا مستويات عليا في عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس ونسبة منخفضة من وفيات الأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

-----